خلاصة المقالات

قراءة جديدة لمفاهيم ألفاظ المنع وأساليبه في المصادر الوحيانيّة

السيدموسى الشبيري الزنجاني

الخلاصة

قد استعملت في النصوص الشرعيّة أساليب وموادّ مختلفة للمنع، وهناك خلاف في مدلول العديد منها أو كيفيّة دلالتها. تدرس هذه المقالة الأكثر شيوعاً منها. قد وُضع بعض الكلمات للدلالة على الحرمة، مثل «يحرم» وبعض آخر -نظير «لا ينبغي»- وإن لم يكن موضوعاً للحرمة، بل يشمل كلّاً من الحرمة والكراهة لغةً إلّا أنّ له ظهوراً إطلاقيّاً في الحرمة؛ كما أنّ أسلوبَي «صيغة النهي» و«الجملة الخبريّة في مقام إنشاء النهي» قد تمّ وضعهما لمطلق النهي، ولكنّ العقل يقتضي ضرورة امتثالهما؛ لأنّ حكم العقل وبناء العقلاء على لزوم امتثال طلب المولى ما لم تثبت الرخصة منه ولا يجوز للعبد أن يتذرّع لعدم الامتثال بأنّه احتمل عدم كون طلب المولى إلزاميّاً. كما أنّ ضرباً آخر من ألفاظ النهي -مثل «لا يحبّ»- ظاهر في النهي التنزيهيّ؛ لأنّ استعمال هذه الألفاظ لإرادة الحرمة ليس شائعاً من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ استعمال عبارة جامعة بين المرتبة الشديدة والخفيفة لا يصلح للتعبير عن الحرمة؛ ولذلك سيكون له نوع من الظهور العرفيّ في المرتبة الخفيفة وهي الكراهة.

مفاتيح البحث: ألفاظ المنع، أسلوب المنع، لا ينبغي، لا يُحبّ، كَرِه.

مهامّ سياق المقابلة وطريقة إعادة التّعرف عليه
مع التّركيز على تطبيقاته في الاستنباط الفقهي

حسن رضائي الصرمي، علي أكبر الدهقاني الأشكذري، مسيح البروجردي

الخلاصة

يعتبر ظهور الكلام المصدرَ الأكثر كفاءة لتلقّي مرادات المتكلّم، والظّهور نفسه يظهر في ظلّ القرائن اللّفظيّة وغير اللّفظيّة الحاكمة على المفردات. يُعدّ السّياق من أكثر القرائن غير اللّفظيّة تأثيراً وله أنواع عديدة. سياق المقابلة هو نوع من هذا القبيل، له هويّة قريبة من وحدة السّياق، ينبثق منه الظّهور على أساس التّقابل والمواجهة، ومعتبر و متّبع استناداً إلى أدلّة حجّيّة الظّواهر. خصوصيّة التّقابل تقتضي الوحدة والفرقة بين طرفي التّقابل، وهي تختلف باختلاف العلاقة النّسبيّة بين الطّرفين. إنّ تواجد سياق المقابلة لا يعتمد نوعاً على مقام البيان؛ على الرّغم من وجود هذا الاعتماد في بعض الحالات. إنّ سياق المقابلة مؤثّر للغاية في التّعرف على معاني المفردات، والميزات الّتي يريدها المتكلّم في المعنى، والمعنى اللّغوي للكلمة، ونفي القيود المحتملة، وحتى التّعرف على النّسخة الصّحيحة. تتكثّر أنواع سياق المقابلة، وتظهر أساليبها الرّائجة في إطار الوصف بالـ«غير»، والغاية، والتّقسيم، والبدل والمبدل منه و العطف. بعض أنواع السّياق مكتومة، وله شموليّة ونطاق شاسع يؤثّر على فهم وتفسير مجموعة واسعة من روايات المعصومين عليهم السلام وأقوال الفقهاء.

مفاتيح البحث: القرينة، السّياق، سياق المقابلة، الظّهور، الاتّحاد، المقابلة.

تقييم نظريّة «زوائد علم الأصول» بالتّركيز على نقد كتاب «زوائد الأصول»

مهدي معتمدي، علي أصغر سلطاني

الخلاصة

إنّ علم الأصول ـ وباعتباره من أهمّ مقدّمات الاستنباط ـ لقد اتُّهم بالتّضخّم والاهتمام بمسائل زائدة لاتستخدم في طريق الاستنباط. و ممّن أورد هذا الاتّهام مؤلّف كتاب «زوائد أصول الفقه» حيث يعتقد أنّ جزءاً كبيراً من مسائل أصول الفقه زائد عن الحاجة، ويرى ضرورة تحويل هذا العلم لتجنّب المسائل العقيمة البعيدة عن غرض الاستنباط؛ إلّا أنّ الدّراسة الدّقيقة لما يذكر في هذا المقال من أدلّة، يثبت خطأ الرّأي المذكور وأنّ معظم مسائل هذا العلم -رغم وجود بعض المواضيع الزّائدة فيها- عمليّة و لايستغني عنه الفقيه في عملية الاستنباط. فالانتباه إلى النّقاط التّالية يكشف زيف هذه الشّبهة: أ) إنّ النّظرة الدّقيقة إلى محلّ الخلاف ومباني الأصوليّين في المسائل المذكورة يتبيّن فيها تطبيق هذه المواضيع. ب) إنّ ذكر العديد من التّدقيقات الأصولية يؤدّي إلي كشف مسألة أكثر كلية و هذا الأمر فيه فوائد عديدة. ج) بعض المسائل يعتبر من مبادئ علم الأصول التّصورية أو التّصديقية ولم يتناوله علم آخر أو لم يكن نوع النّظر إليه متوافق مع هدف الفقيه، فتجب معالجته في علم الأصول. ويبدو أنّ عدم تصور صحيح ووعي كاف لأبعاد كلّ قضيّة والمباني الأصولية المحيطة بها هو الّذي أثار هذه الشّبهة.

مفاتيح البحث: علم الأصول، الزّوائد، مسائل العلم، مجال التّدوين، مجال التّعليم.

دراسة في حجّيّة أصالة الثّبات اعتماداً على دليل الانسداد الصّغير

مسعود عطّارمنش

الخلاصة

نظراً للفجوة الزّمنيّة الطّويلة بين صدور الآيات والروايات ووصولها إلى الزّمن الرّاهن، فقد حدثت احتمالات مثل ظاهرة النّقل، وفقدان القرائن العامّة، وتغيّر ظروف صدور الرّواية و... وظهرت إمكانيّة تغيّر ظهور النّصوص الدّينيّة. ومن أجل حلّ هذه المشكلة وهي تغيّر ظهور الألفاظ، اعتمد علماء العلوم الإسلاميّة على «أصالة الثّبات» لإثبات استمراريّته وثباته. وقد استدلّوا على اعتبار الأصل المذكور بنقاط مثل سيرة العقلاء والاستصحاب وغيرهما. يبدو أنّ الأدلّة المقدَّمة لأصالة الثّبات لايخلو عن الإشكال، ولا يمكن الاستدلال على ظواهر النّصوص الدّينيّة بالاعتماد على الأدلّة الأوّليّة، ولكن نعتقد أنّه من الممكن القول باعتبار الظّن بظهور زمن الصّدور استناداً إلى الدّليل الثّانوي وهو الانسداد الصغير، و في ضوء ذلك نتمكّن من إعادة مصداقيّة النّصوص الدّينيّة؛ سواء كانت موافقةً لأصالة الثّبات أم معارضة لها.

مفاتيح البحث: أصالة الثّبات، أصل عدم النّقل، الاستصحاب القهقرى، الظّهور، الانسداد.

مراجعة منهجيّة لنظريّة المصلحة السلوكيّة بمنهج كلامي و عقائدي لجانبها الإيجابي

علي الهاشمي

چكيده

نظريّة المصلحة السلوكيّة هي إحدى مبادرات الشّيخ الأنصاري في تصحيح جعل الأمارات الظنّيّة من قبل الشّارع. ورغم أنّ هذه النّظريّة معروضة في شكل رؤية متماسكة ومنهجيّة في مجموعة مؤلّفات الشّيخ الأنصاري الأصوليّة، إلّا أنّ الأصوليّين لم يبذلوا الاهتمام المناسب بهذا النّظام ومبانيه الكلاميّة. إنّ جعل المصلحة السلوكيّة في مقابل مسلك الطريقيّة، وإثارة التّنافي بينهما، وشمولها على التّصويب الباطل، وعدم القبول بحيثيّة مستقلّة تسمّى سلوك الأمارة إلى جانب الأمارة نفسها، هي من أهمّ تحدّيات عقيدة الشّيخ هذه. وفي التّقرير المختار لهذه النّظريّة، الّذي تمّ من خلال استخراج منظومة فكر الشّيخ الأنصاري بالتّدقيق في فرائد الأصول وخاصّة مطارح الأنظار، يحصل الارتباط بين الطّريقيّة والمصلحة السّلوكيّة، والإشكاليّات المذكورة يتمّ دفعها بشكل واضح. والجانب المنسيّ من هذه النّظريّة هو مبانيها الكلاميّة والعقائديّة الّتي تعتبر أسانيد إيجابيّة للبحث، وقد صرّح بها الشّيخ بوضوح. وعبر تحليل وإعادة قراءة فكر الشّيخ و مبانيه الكلاميّة في هذه النّظريّة وإضافة وجهات نظر إيجابيّة مكمّلة إلى النقاش، يتّضح الوجه المقبول والمتقدّم لهذه النّظريّة.

مفاتيح البحث: شبهة ابن قبة، المصلحة السّلوكيّة، الطريقيّة، التّدارك، الجانب الإيجابي، قاعدة اللّطف.

مراجعة في مكانة «إلغاء الخصوصيّة» في الاستنباط

محسن بورأكبر الكراني، السيدعلي يحيى زاده فيروز آباد

چكيده

يعتبر تعميم الحكم من الموضوع المذكور في النصّ الشرعي إلى ما سواه، من المسائل الهامّة في الاستنباط وخاصّة في المسائل المستحدثة. وقد تمّ جمع وتحليل بعض أسباب تعميم الأحكام، ومنها «إلغاء الخصوصيّة» في كتاب «الفائق في الأصول». ومع ذلك و على الرّغم من تطبيق هذه القاعدة في الاستنباطات الفقهيّة تطبيقاً يعتدّ به، إلّا أنّ هذا الموضوع لم تتمّ مناقشته بشكل مستقلّ قبل هذا الكتاب. تحاول هذه المقالة وباستخدام دروس الأستاذ علي رضا أعرافي، تعميق هذه المناقشة وإكمالها وتصحيحها. وفي هذا الصّدد، وبعد بيان خلفيّة المناقشة وتقرير محتوى «الفائق» في هذا الباب، بالإضافة إلى تعديد بعض مزايا هذا الكتاب ومبادراته في هذه المناقشة، فقد تمّ تقديم تأمّلات وملاحظات حول بعض مواضيعه، لا سيّما في مجال بيان «أسباب إلغاء الخصوصيّة» في قسمين: «الظّهور في عدم الخصوصيّة» و«حصول العلم بعدم الخصوصيّة» وفي النّهاية، تمّ اقتراح بعض النّقاط لإزالة بعض أوجه القصور وتكملة النقاش إطار خمسة محاور.

مفاتيح البحث: إلغاء الخصوصيّة، تنقيح المناط، عدم الخصوصيّة، إلقاء الخصوصيّة، الفائق في الأصول، أصالة الموضوعيّة.